

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٩)

الجمعيات الأهلية وتطورها التاريخي

إعداد

الباحثة / دعاء فتحى جمعه
لدرجة الدكتوراة قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور

تحت اشراف

أ.د/ محمود عبد الحميد حمدى
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور

د/ اشرف فتحى البهى

مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور

يوليو ٢٠١٦م

العدد (١٠٦)

السنة ٢٧

<http://Art.menofia.edu.eg> *** E-mail: rifa2012@Gmail.com

الجمعيات الأهلية وتطورها التاريخي

الباحثه / دعاء فتحى جمعه

لدرجة الدكتوراة قسم الاجتماع -كلية الاداب - جامعة دمنهور

تحت اشراف

الدكتور / اشرف فتحى البهى

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الاداب - جامعة دمنهور

ا.د/محمود عبد الحميد حمدى

استاذ مساعد بقسم الاجتماع

كلية الاداب - جامعة دمنهور

الملخص

فى ظل المتغيرات السياسية التى طرأت على الساحة المصرية والثقلة النوعية التى احدثتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يستلزم الأمر هنا ضرورة تبنى أسلوب جديد للارتقاء بمختلف جوانب الحياة ومما لاشك فيه أن التنمية هى مفتاح التقدم والرقى وأيضا السيطرة على كافة الأمور التى قد تؤدى للتخلف وهذا يعتمد على عدت محاور أهمها هنا فى الدراسة الحالية محاربة الفقر حيث تعتبر مشكلة الفقر من أخطر مشاكل التنمية البشرية فى مصر حيث يمثل عقبة رئيسية فى رفع معدلات النمو الاقتصادى كما أن الفقر يشكل تهديدا رئيسا للاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر ، فضلا عن كونه مصدرا رئيسا لعدم اطمئنان الفرد على مستقبله ولذلك تعتبر قضية تحقيق وطأة الفقر عن الفقراء ومحدودى الدخل من أهم القضايا فى أجندة صانع القرار ، وذلك لما لتلك القضية من أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة وفى هذا الإطار تطرق هذا الفصل لتوضيح مفهوم الفقر وخصائص الفقراء ومن المتوقع أن تتحمل الدولة الدور الأكبر فى المواجهة عن خطط وبرامج ولايعفى ذلك القطاع الخاص والجمعيات الأهلية من المسئولية ولذلك تناولت الباحثة أهمية الجمعيات الأهلية وأهدافها ودورها فى مكافحة الفقر من خلال برامجها حيث ارتبطت الجمعيات الأهلية على مدى التاريخ الاجتماعى المصرى برعاية الفقراء وهذا ما أوضحته الباحثة فى هذا الفصل من الجانب النظرى فالجمعيات الأهلية كانت تعتمد على

الأسلوب البر والإحسان أى العلاقة المادية المباشرة بين مانح ومتلقى بينما تعتمد الآن على برامج أخرى لرعاية الفقراء لتقديم قروض صغيرة وتدريبهم على الأعمال الحرفية لتأهيلهم لبعض المهن التى تدر عليهم ربح يغنيهم عن طلب المساعدة وهكذا فالجمعيات الأهلية يقه عليها عبء المسؤولية تجاه هذه الشريحة فى المجتمع فهى محاولة من القائمين بالعمل فى الجمعيات الأهلية لتحريك طاقات الناس ودفعها لما هو نافع لهم ويشبع حاجاتهم ، والمسئولية الاجتماعية هى تجسيد لفعل يقوم به الفرد أو الجماعة يظهر مدى تأثير وتأثر هذا الفعل سواء كانت فى مؤسسة خاصة أو حكومية أو شكل من أشكال التنظيم وقد يتطلب ذلك قيام الدولة والأجهزة الحكومية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية بتنفيذ مشروعات تنمية للأسر الأكثر احتياجا أى الأسر الأولى بالرعاية وعلى ضوء ذلك سيتم اختيار عدد من الجمعيات الأهلية والقاء الضوء على الخدمات التى تقدمها للأسر الفقيرة ومدى استفادة هذه الأسر منها وذلك بتحديد بعض من هذه الأسر لإعداد مقابلة معهم وتوجيه بعض الأسئلة والاستفسارات من خلال استمارة لمعرفة أوجه الاستفادة من هذه الجمعيات وأيضا أوجه القصور ، وكذلك العقبات التى تواجه تلك الجمعيات من خلال إعداد مقابلات شخصية مع القائمين عليها لمعرفة نقاط الضعف ومحاولة اقتراح بعض التوصيات .

مقدمة الفصل

تُعد الجمعيات الأهلية من منظمات المجتمع المدني الهامة التي تقوم على التطوع بكافة أشكاله لما له من أهمية بالنسبة للمنظمات والتي من خلالها نستطيع الحصول على موارد بشرية قادرة على العمل والإنتاج وممارسة الأنشطة الخيرية بدون مقابل وخاصة في ضوء التغيرات الإجتماعية المتلاحقة والتي ترتب عليها كثير من المشكلات وأهمها الفقر وما ترتب عليه من مشكلات عديدة كالأمية والبطالة والمرض .. إلخ.

والتي تعجز الدولة في أحيان كثيرة على مواجهتها بمفردها نظرا لإنشغالها بهذه التغيرات وهنا يظهر بعض الأفراد للعمل من أجل إشباع هذه الإحتياجات وتأخذ جهودهم عدة مراحل أولها مطالبة الحكومة بإعتبارها المسؤولة عن تلبية هذه الإحتياجات والعمل على حل تلك المشكلات الإجتماعية، ونظرا لعدم قدرة الحكومة على تغطية هذه الإحتياجات على الوجه الأكمل قام هؤلاء الأفراد بتحمل المسؤولية وذلك في نطاق جهودهم الذاتية وهذا ما يسمى بالجهود الأهلية أي جهود تلقائية يقوم بها سكان المجتمع للعمل على مواجهة آثار التغير الإجتماعي الذي أدى إلى عجز النظم الإجتماعية عن إشباع إحتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم ويترتب على ذلك إنشاء المنظمات الأهلية التي تقوم على مشاركة عدد من سكان المجتمع في إطار تنظيم شرعي معترف به من أجل العمل على حل بعض مشكلات مجتمعهم وإشباع بعض إحتياجاته خاصة في ضوء إزدياد معدلات الفقر الناتج عن الإختلالات التي شهدتها الإقتصاد الكلي لكثير من الدول عندما شرعت في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي وما ينتج عنها من آثار سلبية أضعفت قدرتها على الحد من الفقر وأصبح نجاحها مرتبط بقدره الحكومة على حل مشكلات هذه الفئة وتقديم الرعاية اللازمة لهم، وهنا تلعب الجمعيات دورا قياديا في الوقت الراهن فهي ترعى الأيتام والأرامل والفقراء، كما تقوم بمهام أخرى كثيرة لتوعية الشباب وتنمية قدراتهم البشرية، كما يتضح من خلال هذا الفصل موضحا مفهوم الفقر والأسر الأولى

بالرعاية، وموضحا دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات هذه الفئة وتلبية حاجاتهم الملحة والضرورية منتهيًا بالتخطيط لتفعيل دور الجمعيات الأهلية والصعوبات التى تحد من تفعيل هذا الدور .

أولاً : الجمعيات الأهلية وآليات العمل بداخلها : (١)

هناك تسميات متعددة تستخدم فى سياقات ثقافية مختلفة كى تعبر عن هذه المنظمات التى تقع ما بين الحكومة والقطاع الخاص فهناك خطأ كبيرا بين المفاهيم السائدة عن هذه الظاهرة فعلى الرغم من الإهتمام المتزايد بقطاع الجمعيات الأهلية إلا أن حتى الآن لا يوجد تسمية موحدة لهذا القطاع، فهناك تسميات عديدة تطلق على هذه الظاهرة منها :

القطاع غير الهادف للربح - القطاع الثالث - القطاع المعفى من الضرائب -
القطاع المستقل - المنظمات الخاصة التطوعية - القطاع الخيرى - القطاع
التطوعى - المنظمات غير الحكومية - منظمات ربط ووصل المجتمع - الجمعيات
الأهلية.

ونلاحظ أن كل مسمى من المسميات المستخدمة للتعريف بهذه المنظمات يعتمد على جانب من جوانب الواقع التى تمثله تلك المنظمات على حساب تجاهل جوانب أخرى فعلى سبيل المثال :-

(١) مصطلح القطاع غير الهادف للربح :

يركز على أن هذه المنظمات لا توجد أساسا من أجل تحقيق ربح لمؤسستها ومع ذلك فإنه يحق للجمعيات الأهلية أن تدير نشاط يدر ربح للجمعية بشرط أن يستخدم لتغطية وتدعيم باقى أنشطة الجمعية التنموية وألا يستخدم لخدمة المصالح الشخصية للعاملين بها .

(١) أماتى قنديل ، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة) ١٩٩٤ ، ص ١٤ - ١٦

(٢) مصطلح القطاع الثالث والقطاع المستقل :

فيشيروا إلى الدور الهام الذي تلعبه تلك المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال ومع ذلك فإن هذه المنظمات ليست مستقلة تماما ففي كثير من الأحيان تحتاج إلى تمويل من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص من أجل تدعيم أنشطتها التنموية .

(٣) مصطلح القطاع الخيري :

يركز مصطلح القطاع الخيري على التبرعات التي تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيرية متعددة بالإضافة إلى كون الجمعيات الأهلية تعمل تحت مظلة رؤية واحدة واسعة وهي تحقيق الخير في المجتمع بصرف النظر عن الوسائل المختلفة التي تتخذها الجمعيات لإحداث هذا الخير .

(٤) مصطلح القطاع التطوعي :

يشير إلى الدور الهام الذي يلعبه المتطوعين في إدارة المنظمة وتنفيذ أنشطتها

(٥) مصطلح القطاع المعفى من الضرائب :

فقد ركز فقط على حقيقة أنه طبقا لقوانين الضرائب في كثير من البلدان تُعفى هذه المنظمات من الضرائب .

(٦) مصطلح منظمات ربط ووصل المجتمع :

يشير هذا المصطلح إلى دور هذه المنظمات في الربط بين قطاعات المجتمع المختلفة والقطاع الحكومي كالقطاع الخاص والقطاع المجتمعي فهي تقدم ما لا تقدر عليه الحكومة وما لا يرغب فيه القطاع الخاص من أجل خدمة أفراد المجتمع وهي وسيلة رائعة لمد جسور الثقة بين أفراد المجتمع وبين حكومتهم من خلال تنسيق أنشطة مشتركة تجمع بينهم في توزيع المسؤولية بشفافية .

(٧) مصطلح الجمعيات الأهلية :

وهو المستخدم فى الدول العربيه وهو المصطلح الذى تستخدمه الباحثة فى الدراسة و مصر من الدول العربية التى تعرف الجمعيات الأهلية بأنها عبارة عن أى جماعة تتكون من عدد من الأشخاص ينظمون أنفسهم لأى غرض من الأغراض المنصوص عليها فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أنها تهدف أنشطتهم إلى الربح وإنما توجه دخلة نحو رعاية المنتمين إليه حيث نشأت لمواجهة المشكلات الاجتماعية والإقتصادية المعقدة، وتتميز هذه الجمعيات أنها تنتشر فى كل شارع بالمجتمع المحلى وبالتالى يسهل عليها التعامل مع المشكلات مباشرة (٢) كما أنها تتميز بأنها تنشط فى مجال واحد أو عدة مجالات ويطلق عليها منظمات غير ربحيه او تطوعيه تقوم على اساس انها تنظيم اجتماعى بغرض المساهمه فى مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع ولا تتعارض اهدافه مع قوانين وتقاليد المجتمع .وتتميز بأنها جماعات ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة (٣)

وأما عن آليات عمل الجمعيات الأهلية فنظرا لانها تحتاج الى مشاركة شعبية فعالة وطويلة المدى فهناك مجموعة من الضوابط الإجتماعية تحكم آليات تنفيذ العمل واستمراريته.

ومن هذه الضوابط ما يلى : (٤)

(١) تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطن فى الحقوق والواجبات

(٢) تأكيد مبدأ العمل واختيار القيادات الناجحة

(١) مدحت أبو النصر ، إدارة الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية وتأهيل نوى الإحتياجات الخاصة مجموعة النيل العربية ، (القاهرة) ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٥ ، ٦٦

(٢) منثر سليم أحمد ، التعقيم البيئى للأثار الاجتماعية والإقتصادية للتلوث الصناعى ووضع برنامج مقترح للمجلد الثانى ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠٠

(٣) على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، دار المدن الجامعية ، عين شمس ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨

(٣) إلغاء القوانين والقرارات المقيدة لنجاح المشروع

(٤) تحديد المشروعات وفق أولوية الإحتياجات

(٥) الإيمان بقيمة الوقت والجهد والمال لصالح العمل العام

وترى الباحثة أن هذه الآليات تساعد الجمعيات الأهلية على أن تقوم بتحقيق أهدافها ومكافحة الفقر بإعتباره مظهر من مظاهر التخلف.

وأن أى خلل فى هذه الآليات يؤدي إلى خلل وظيفى فى الأداء مما يعرقل تحقيق الأهداف المطلوبة وهذا ما سوف يتضح من خلال الدراسة الميدانية وعلى المستوى النظرى تسعى الجمعيات الأهلية لتحقيق الأهداف التالية : (٥)

(١) الوقوف على المشروعات الإجتماعية التى تساعد فى زيادة فرص العمل

(٢) التعرف على المشروعات الإجتماعية المدرة للربح والتى تساهم فى تمويل العديد من المشروعات الخدمية الأخرى

(٣) التعرف على أهم العقبات التى تواجه الجمعيات فى مواجهة مشكلة الفقر

(٤) محاولة صياغة إستراتيجية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التحقيق من حدة الفقر

وفى ضوء ما سبق فالجمعيات الأهلية تنشأ عادة لمواجهة إحتياجات المجتمع ومواجهة المشكلات التى تعترض مسيرة نموه وتطوره خاصة فى ظل الأوضاع والمتغيرات التى تمر بها المجتمعات فهى عمل تطوعى وضرورة من ضروريات الحياة لما لها من رسالة إجتماعية هدفها المشاركة فى البناء وتقوية دعائم المجتمع، حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ إلى أن الجمعيات الأهلية العربية شهدت فى السنوات الأخيرة إعادة تنشيط وتجديد عام سواء فى أهدافها أو

(٥) عبد العزيز حسين يوسف ، تقويم جهود الجمعيات الأهلية فى تنمية القرى بمحافظة شمال سيناء، ماجستير ، ٢٠٠١ ، ص ٨٥

أدوارها أو حتى فى شكل نشاطها وتمويلها ليس فقط من أجل مساعدة الناس ولكن لمعرفة إحتياجاتهم ومشكلاتهم وإقتراح حلول بشأنها (٦)

ثانياً : التطور التاريخى للجمعيات الأهلية والإطار العام لها فى مصر:

تظهر المشكلات فى المجتمعات نتيجة لعجز النظم الإجتماعية القائمة فى المجتمع عن إشباع إحتياجات بعض أو كل سكان المجتمع بسبب التغيرات الإجتماعية المتعاقبة التى تواجه النظم الإجتماعية فتصيبها بالعجز الجزئى أو الكلى مما يترتب عليه إنخفاض قدراتها البنائية أو الوظيفية التى تمكنها من إشباع إحتياجات سكان المجتمع (٧)

وبإطلالة سريعة على هذه التغيرات العالمية التى لحقت بالمجتمعات كافة فى الآونة الأخيرة والتى أفرزت مشكلات مجتمعية معقدة وإحتياجات جديدة تتطلب وجود منظمات مجتمعية فعالة ومؤثرة ذات قدرات تنظيمية قوية قادرة على إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلات المعقدة والإحتياجات الجديدة بإمكانيات مادية وبشرية ومؤسسية عالية.

كما أصبحت فى ظلها الطرق التقليدية البسيطة والتى تعتمد على العمل الفردى بمثابة سلوك ذو قدرة ضعيفة غير مجدية فى تحقيق أى نجاحات، الأمر الذى أصبح معه هناك ضرورة لإيجاد نوع من الفعل التبادلى بين المنظمات أو نوع من الإتحاد والتعاون بشكل أو بآخر فى إيجاد أسلوب تنظيمى مختلف يمكنه التعامل بفاعلية أكبر مع هذه المشكلات والإحتياجات وقد كان لذلك تأثيره وإنعكاساته على كافة المجتمعات خاصة النامية حيث فرضت العولمة والخصخصة وقوة السوق، إنسحاب الدولة من كثير من وظائفها ودعوتها للمواطنين للمشاركة فى مسيرة المناخ

(٦) سيد رشاد مصطفى ، نور الجمعيات الأهلية فى التخفيف من حدة الفقر دراسة ميدانية لبعض مشروعات الجمعيات الأهلية فى محافظة (الجيزة) ، (القاهرة) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٩
(٧) السعيد مغازى أحمد سعد ، تنظيم مجتمع المنظمات ، دراسة ميدانية مطبقة على منظمات المجتمع المدني بمدينة كفر الشيخ ، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية العدد ٢٠ ، ج ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦٥

العالمي مما أدى إلى زيادة دور القطاع الأهلي خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث تأسس نحو ٦١,٨% من الجمعيات الأهلية في مصر مسايرة المناخ العالمي^(١)، وهذه الزيادة تؤكد أن هناك علاقة قوية بين التغير في السياسات الإقتصادية والإجتماعية والتطور الذي لحق بالمنظمات الأهلية كمؤسسات مدنية حيث حدث تفاعل ملحوظ بين الجانبين إذ أن الإتجاه نحو تبنى سياسات للتحرير الإقتصادى وإتباع الخصخصة وتراجع الدولة عن إلتزامها ودورها في مجال الخدمات الأساسية قد أدى إلى تبنى المنظمات الأهلية .

مجالات نشاط جديدة وآليات جديدة تمكناها من الوصول إلى الفئات المهمشة ومما لا شك فيه أن جذور العمل التطوعى فى مصر تمتد إلى عمق التاريخ إذ أن الطبيعة الزراعية للمجتمع المصرى جعلت التأذر ومساعدة الناس بعضهم البعض جزءا لا يتجزأ من حياتهم العادية وبخاصة فى اوقات الأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية أو التى من صنع الإنسان ومن خلال ظهور الإسلام خلال القرن السابع الميلادى تدعمت هذه الروح من خلال الدعوة الربانية نحو التكافل والتراحم بين الناس ومع حلول القرن العاشر الميلادى أو الثالث الهجرى تم تأصيل هذه القيم بظهور الوقف الذى يعنى قيام الأغنياء بتخصيص جزء من عائد ممتلكاتهم أو كل ممتلكاتهم لخدمة غرض خيرى وبالمثل الطرق الصوفية والتى كانت تمد خدماتها لتشمل أعضائها وسائر الفقراء والمحتاجين بصفة عامة، وكان أعضاء الجماعات الحرفية المختلفة فى المدن يتجمعون فيما كان يُعرف بالطوائف الحرفية للدفاع عن مصالحهم ضد السلطة والجماعات الأخرى فقد كانت هذه التجمعات وما شابهها تمثل الأشكال البدائية الأولى للجمعيات الأهلية التطوعية^(١)

(١) توماس مصطفى صادق ، العوامل المرتبطة بإقامة وإستقرار بعض أشكال التنظيمات الشبكية للجمعيات الأهلية فى مصر ، دراسة مقارنة من منظور طريقة تنظيم المجتمع - مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ١٩ ، ج ٢ ، حلوان ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٧٧

(٢) إقبال الأمير السملوطى، تخطيط الخدمات الإنسانية، مركز البحوث الإجتماعية والجنائيه، القاهرة ،

والجمعيات الأهلية هو التعبير الذي جرى استخدامه بالفعل لوصف هذا النشاط الطوعي المنظم الذي يسعى لتحقيق مصلحة جماعة معينة لها نفس الإهتمامات والأهداف وقد إنفقت على تحديد أهدافها بوسائل محددة (١٠) ، وعرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ زمن بعيد حيث يعود إنشاء أول جمعية أهلية فى مصر إلى عام ١٨٢١ حيث تأسست الجمعية اليونانية بالأسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت فى مصر فى ذلك الوقت، وفى عام ١٨٥٦ أنشأت الجمعية اليونانية بالقاهرة وخاصة بعد تزايد الشباب والأسرة اليونانية والمطالبة بالمزيد من الرعاية الثقافية والاجتماعية والإقتصادية لهم، وفى عام ١٨٥٩ ظهرت الجمعيات الأهلية الثقافية وذلك بإنشاء جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية، كما تكونت جمعية المعارف فى عام ١٨٦٨ و الجمعية الجغرافية .

ثم تولى تأسيس الجمعية الدينية الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ والتي إهتمت ببيت روح التعاون بين المصريين ونبذ التعصب الدينى(١١)

ومن خلال العرض السابق نستطيع أن نحدد مجموعة المؤثرات الداخلية والخارجية التى أثرت فى نشأة الجمعيات الأهلية فى (مصر) وإرتبطت بالتحويلات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمع المصرى وهى (١٢) :

(١) البعثات التبشيرية :

حيث أن نشاط البعثات التبشيرية الدينية أدى إلى إنشاء العديد من الجمعيات الدينية الأهلية للمدارس وإمتد إهتمامها نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية .

(١٠) فريد زهران، النشاط الاهلى "المجتمع المدنى فى مصر"، مركز المحروسه للبحوث والتدريب، القاهرة، ط١، ١٩٩٧ ص: ٧٧

(١١) رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلى، دار الوفاء للطباعة والنشر، (الإسكندرية) ط١، ٢٠٠٧، ص ١٥٧، ١٥٩

(١٢) المرجع السابق، ص ١٥٧ : ١٦٣

(٢) الجاليات الأجنبية :

تعتبر طبيعة التركيبة الإجتماعية ومدى التجانس بين السكان أحد المؤثرات في حفز حركة الجمعيات حيث تمثل كل جماعة متجانسة نحو إيجاد آليات لدعم الترابط بينهما والدفاع عن ثقافتها في مواجهة الثقافات الأخرى .

(٣) الإحتلال البريطاني لـ (مصر) ١٨٨٢ :

حيث أدى الإحتلال البريطاني إلى مزيد من تعبئة الشعور القومي للمصريين ودفع بحركات الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط في عدة مجالات وكان معظم هذه الحركات من الشباب .

(٤) ثورة ٢٣ يوليو :

بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم إلغاء التعددية الحزبية وتعاملت الدولة مع الجمعيات الأهلية بنفس أسلوب تعاملها مع الأحزاب السياسية وألغت الدولة الأحزاب السياسية وحظرت كافة أنشطتها السياسية بقرار من قيادة مجلس قيام الثورة، كذلك صدر قرار جمهورى عام ١٩٥٦ بإلغاء المواد التى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعا وتعديل نصوصها، وفى هذه الفترة توضح المؤشرات أن نمو الجمعيات الأهلية كان منخفضا حيث بلغ عدد الجمعيات التى إشتهرت حتى عام ١٩٦٠ نحو ٣,٩٨ إرتفعت فى عام ١٩٦٤ إلى ما يقرب من ٤,٠٠ جمعية

(٥) مرحلة الإفتتاح الإقتصادى وحتى الآن :

- خلال فترة السبعينات وخاصة عام ١٩٧٦ حدثت بعض التغيرات السياسية منها :
السماح بتعدد الأحزاب ، الإفتتاح الإقتصادى ، وقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير فى فهم الشباب وإلى دخول (مصر) فى إتفاقيات دولية إنعكست بالتالى على اتجاهات الشباب وطموحاته وقفز عدد الجمعيات الأهلية المعبرة عن إحتياجات

المجتمع بكل فئاته من ٧٠٥٩٣ جمعية خلال عام ١٩٧٦ ليصل إلى ١٣,٢٣٩ ألف في نهاية العام كما أشارت تقارير وزارة الشؤون الإجتماعية وتقارير الإدارة العامة للجمعيات .

وقد تضمنت تصريحات حديثة لوزارة الشؤون الاجتماعية ما يفيد أن الجمعيات قد وصل عددها عام ١٩٩٦ الى حوالي ١٥٠٠٠٠ جمعية وفقا للتقارير الرسمية وأسس التصنيف المتبعة فيها وهي تنقسم الى جمعيات الرعاية الاجتماعية وتصل الى ١٠٠٨٤ جمعية وجمعيات التنمية الاجتماعية وتصل الى ٣٤٧٨ جمعية (١٣).

وتكشف متابعة تطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر عن اتجاه نحو التزايد المستمر خاصة في التسعينات واللافت للانتباه ان حجم تزايد الجمعيات اتضح في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥م ويرجع ذلك الى العوامل الآتية (١٤)

(أ) إتجاهات السياسة الإقتصادية في مصر بعد توقيع الإتفاقية مع صندوق النقد الدولي بما يتضمنه ذلك من زيادة وزن القطاع الخاص الهادف للربح وغير الهادف للربح حيث إرتبط بذلك إدراك مؤسسات التمويل الدولية والحكومة المصرية لقيمة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في مجال التقليل من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى

(ب) توافر مناخ سياسى مشجع ومؤكد لدور المنظمات الغير حكومية فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا الأمر إنعكس على الجهة الإدارية المختصة بتسجيل الجمعيات والمرونة فى القيود التى تصاحب إجراءات التسجيل والإشهار.

(١٣) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٣
(١٤) رسمى عبد الملك رستم ، القيم الخاصة بالعمل بالجمعيات الأهلية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٨ : ١٣٠ .

(ج) المناخ الدولي أو العالمي الذي أيد حركة المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم وإعتبرتها ركنا أساسيا في أى برنامج عمل يُطرح للتنفيذ .

(د) رغبة بعض الفئات فى المشاركة السياسية والإجتماعية والذي يعكس نمو الوعي بقيمة إسهام مؤسسات المجتمع المدنى وفتح قنوات جديدة للمشاركة

ويوضح الجدول التالى

تطور حجم الجمعيات الأهلية فى فترة زمنية متواصلة كما يلى : (١٥)

التاريخ	العدد الإجمالى
١٩٧٦	٧,٥٩٣
١٩٧٧	٧,٦٣٨
١٩٧٨	٨,٤٠٢
١٩٨٩	١١,٤٧١
١٩٨٦	١١,٧٣٦
١٩٨٧	١٢,٠١٣
١٩٩٠	١٢,٨٣٢
١٩٩٢	١٣,٢٣٩
١٩٩٥	١٥,٠٠٠
٢٠٠٠	١٧,٠٠٠
٢٠٠٤	١٨,٦٢٢
٢٠٠٩	٢٥,٩٩٢
٢٠١٠	٣٠,٢١٤
٢٠١٤	٣٤,١١٨

ويتضح من الجدول السابق أهمية الجمعيات الأهلية فى ضوء تزايد حجمها الذى يعكس دورها المتزايد فى إطلاق المبادرات والبرامج والأنشطة لتدعيم التنمية حيث أنه من المعروف أن أهم ما يميز الجمعيات الأهلية المرونة والقدرة على العمل السريع ومساعدة من هم فى حاجة ملحة للمساعدة ، كما أنها تقدم خدماتها بدون عائد مادي بالإضافة الى أنها تتميز بالقدرة على خلق منافذ للتعبير عن الحاجات الاجتماعية^(١٦) حيث أنها تعبر عن تلك الحاجات الملحة ويستجيب لها وتعمل على تلبيتها ومقابلتها قبل أن تتحرك الأجهزة الحكومية المعنية لتقديم تلك الخدمات ولهذا كانت للجمعيات الأهلية فضل الريادة والسبق^(١٧)

فهي تعمل على مكافحة الفقر وتحقيق التنمية من خلال تقديم القروض متناهية بالإضافة الى القروض التعاونية دون الاقتصار على تقديم الهبات والمساعدات فقط هي تعد أساسا على العمل التطوعى والتمويل الخاص^(١٨)

وهذا ما أكده تاريخ الجمعيات الأهلية حيث ارتبطت منذ منتصف القرن الـ ١٩ بأعمال عديدة لمواجهة الفقر ، فالمؤشرات فى غياب البيانات الشاملة تكشف عن توجه جاد من جانب قطاع طبير من الجمعيات الأهلية للحد من الفقر^(١٩)

ثالثاً : التطور التاريخى للجمعيات الأهلية والإطار العام لها فى محافظة البحيرة :

يرجع تاريخ الجمعيات الأهلية فى محافظة البحيرة - محل دراسة - لأكثر من ستين عاما ففي عام ١٩٣٩ كان عشرة من هذه الجمعيات ، وبلغ عددها ٢٩ جمعية عام ١٩٥٥ ، واستمر العدد فى التزايد حتى بلغ ٦٦٨ جمعية عام ٢٠٠٣ وأن كان جملة أعضائها لايتعدى ٢٠ ألف عضو أو ما يعادل نحو ٠.٤% من سكان المحافظة ويتضمن هذا العدد ٤٥٨ جمعية للرعاية الاجتماعية تتوزع فيما بين الريف والحضر بالتساوى بالإضافة الى ٢١٠ جمعية للتنمية ٧٩.٥% منها بالريف ويتركز ٥٦% من هذه الجمعيات نشاطها فى مجال الخدمات الثقافية والعلمية بينما يتركز

^(١٦) Poul Spikes , Principles of Social welfare, herire education books, London, 1988,P8.

^(١٧) Policy studies institute, evaluative researchin soul case, London andnewyourk, 1991, P10 : 11.

^(١٨) Shwk Amstructural adjustments soul welfare sector, educational books, London, 1998P40.

^(١٩) أحمد الكردى : الجمعيات الأهلية والتنمية فى مصر هذا الأسبوع ٧/١١/٢٠٠٩ ، ص ١٤ .

نشاط ٢١% منها فى مجال المساعدات الاجتماعية ٩% فى مجال رعاية الأسرة ٤% فى رعاية الأمومة والطفولة ١% فى مجال البيئة ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية الدينية ٢٥٦ جمعية ، ويحتل مركز دمنهور المرتبة الأولى فى عدد الجمعيات حيث بلغ عددها ٦٤ جمعية تمثل نحو ٢٥% من إجمالى عدد هذه الجمعيات بالمحافظة ، بينما احتل مركز المحمودية المرتبة الأخيرة حيث بها جمعيتان فقط (٢٠)

أما عن مجالات عمل الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة فنظرا لأنها ذات طابع ريفى فالجمعيات الأهلية تتحمل التزامات ومسئوليات خاصة لمواجهة تدنى الحالات الأسرية مما يحتاج لتكاتف معظم الجمعيات الأهلية لتعمل فى مجالات العمل الخيرى بشكل أعمق من تبنى سياسيات وبرامج تنموية حيث يواجه العمل الأهلى بالمحافظة وخاصة مدينة دمنهور ، ومشكلة التمويل لمشاريع التنمية فهى تمثل عائقا كبيرا أمام تنفيذ البرامج المتعلقة بمحو الأمية ورفع الوعى بقضايا المجتمع حيث يتمثل المجتمع المدنى فى البحيرة فى أكثر من ٢٥٠ جمعية فى إطار ضيق حيث يهدف لتقديم خدمات عينية فقط ، وله أهداف لرفع وعى الجمهور بقضايا أساسية (٢١)

وفى ضوء ذلك تسعى المحافظة بمساعدة المصالح الحكومية وجهود القيادات الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال لتنفيذ بعض مشاريع التنمية وهى تتمثل فى عدة محاور وهى : (٢٢)

- ١- محور الإسكان للأسر الأولى بالرعاية .
 - ٢- محور توسيع مظلة الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية .
 - ٣- محور الصرف الصحى ومياه الشرب .
 - ٤- محور الإرتقاء بالخدمات الصحية .
 - ٥- محور تحسين جودة التعليم .
- وغيرها من مشاريع التنمية التى تسعى المحافظة لتحقيقها من خلال منظمات المجتمع المدنى.

(٢٠) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية ، وإدارة التخطيط والتنمية المحلية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٣ .

(٢١) الجمعيات الأهلية وتحديات مكافحة الفقر .

(٢٢) سعيد ماضى الجنائى : الأستهداف الجغرافى للفقر للقرى الأكثر احتياجا بمحافظة البحيرة ، الشئون الاجتماعية ، ٢٠١١ ، ص ٢٠ : ٢٤ .